العلاقات الدولية:
تأصيل إسلامي ومزاعم غربية

الباحث نصيف ريداوي
باحث في الفكر الإسلامي، حاصل على الماجستير في الدراسات الإسلامية
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال
المغرب

يعتبر موضوع العلاقات الدولية من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام المفكرين وكذا الساسة والفلاسفة، إذ هو أساس العلاقات بين الدول والأفراد والشعوب، وقد اختُلف في كثير من مباحث هذا العلم نظرا لاختلاف المعتقدات والرؤى والخلفيات الأيديولوجية المحكِّمة، ومما اختُلف فيه قديما ولا يزال الاختلاف حاضرا فيه إلى يوم الناس هذا، مبتدأ العلاقات الدولية هل كان منشئها في الشرق أم الغرب؟.

تضاربت الآراء في هذا الصدد، وكل منهم ادّعى وصل ليلى، إلا أن الفصل والحكم هاهنا سيكون البحث العلمي بالاستناد على الأدلة الدامغة والحجج التي تقدم بها كلا الطرفين.

مررنا لبيان حقيقة التأصيل عبر حقب ثلاث، حقبة أولى نتحدث فيها عن العلاقات الدولية قبل الإسلام لننظر في نوع العلاقة التي كانت قائمة بين الدول آنذاك، وحقبة ثانية وسمناها بالعلاقات الدولية والإسلام نتحدث فيها عن رؤية الإسلام للعلاقات الدولية أو للعلاقات بين الدول، ثم حقبة ثالثة تحدثنا فيها عن العلاقات الدولية والنهضة الأوروبية. ومن خلال هذه الحقب الثلاث استطعنا أن نخلص إلى خلاصة نعتقدها، وتقررت عندنا بالدليل.

تكمن أهمية هذه الدراسة في المؤلفات المعتمدة لبيان أن مبتدأ العلاقات الدولية كان مع فقهاء الإسلام، فقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور، اثنان منهما كان متعلقها بالدول الغربية مما دعانا إلى الرجوع إلى ما كتبه الغرب في هذا الصدد، لنجد أن كثيرا من كتاب الغرب أيضا كانوا يتبنون أن فكرة العلاقات الدولية منشؤها إسلامي، زيادة على اعتمادنا على التحقيقات الجديدة ، فقد ذهب الكتاب إلى أن بدايات العلاقات الدولية كانت مع سير الشيباني، لكن ومع تحقيق كتاب السير للفزاري سنة 2018 تبين أن أول كتاب في العلاقات الدولية وصل إلينا هو للفزاري، كما أننا لم نقف على دراسة شاملة لهذه الحقب كلها، مما جعل هذه الدراسة فريدة في بابها.

يمكنا إذن طرح الإشكالات التالية: في أي حقبة تقرر تنظيم العلاقات الدولية باعتبارها علما قائما بذاته؟ وما مميزات كل حقبة من الحقب المساعدة في ظهور العلاقات الدولية؟ وما دور فقهاء الإسلام في ظهور العلاقات الدولية؟ وتحت أي مسمى؟ وإلى أي حد وصلت إنتاجية العلاقات الدولية خلال وبعد النهضة الأوروبية؟

ننطلق مع هذه الدراسة للخوض في غمار التاريخ باحثين عن مبتدأ العلاقات الدولية مستفسرين حول منطلقها، هل كان مذ أن اخترُعت الدولة أم أن هذا العلم لم يظهر إلا بعد مدة غير يسيرة من ظهور الدولة ككيان مستقل؟.

من المعلوم ضرورةً، أن حقائق التاريخ تبقى نسبية إلى أبعد الحدود إذ أن "المؤرخ مطالب دوما بالبحث عن مزيد من مخلفات الماضي والمصادر التي تتضمن معلومات عنه. ومع أن الكتب التاريخية القديمة والمجلات والحوليات تقدم للمؤرخ مادة جاهزة، فإنها في الغالب لا تضم إلا بعض جوانب حقائق الماضي"[1]، فالنسبية إذن كانت ولا زالت تطغى على الساحة التاريخية إلى يومنا هذا، "فبالرغم من

أن المؤرخ وسّع من مدلول الوثيقة لتشمل مختلف الآثار والبقايا التاريخية وانفتح على مختلف العلوم الأخرى من أنتروبولوجيا وسوسيولوجيا ولسانيات"[2] ، إلا أن النسبية لا تزال تطغى على الساحة التاريخية خصوصا إذا علمنا أن الالتزام الموضوعي لا يمكن أن يتحقق عند المؤرخ، إذ الذات لا تنفك عن الكاتب حيثما وُجد.

كما يجب أن نشير هنا إلى أنه "ومهما حاولنا الفصل بين التاريخ الواقعي والتاريخ المعرفي فإن الالتباس سيبقى قائما باستمرار"[3]، لنخلص إلى أن دراستنا هذه وإن كانت محاولة جادة في بيان التاريخ الحقيقي في الموضوع قيد الدرس فهي تبقى دراسة نسبية، وسنحاول جاهدين أن نتحلى بنوع من الموضوعية حين عرضنا للحقائق . وإن كان الأمر من الصعوبة بمكان . إلا أن الأمانة العلمية تقتضي منا ذلك[4].

■ **العلاقات الدولية قبل الإسلام:**

لا يمكننا القول بأن العلاقات بين الدول قد كانت منعدمة تماما حتى جاء الإسلام وبدأت الدول معه وبعده تتواصل فيما بينها، إذ الإسلام لم يظهر إلا قبل حوالي أربعة عشر قرنا، وتاريخ البشرية طويل مديد، فمن المحال أن يتوقف ظهور نمط عيش لآلاف السنين على طائفة من الناس ظهروا قبل مئات السنين، لكن السؤال الذي يجب أن يطرح هو حول طبيعة العلاقات بين الدول قبل الإسلام!؟.

فنجد فاروق حمادة على سبيل المثال يقول أن "العلاقات الدولية قديمة قدم التكتلات البشرية وتجمعاتها، إذ لا بد للتجمعات البشرية أن تكون على تطلع لما حولها وإلى القريب منها والبعيد، وأكثر ما يكون ذلك عندما تستشعر الكتلة البشرية المنظمة بشكل دولة أو كيان قوتها فتحاول أن تتسع وتمتد على حساب جيرانها الأقل منها قوة وشأنا، وهكذا كان التاريخ البشري يسير سيره ويخط مجراه"[5].

من المعلوم أن العلاقات بين الدول قديما لم تكن كما هو الحال الآن، أو كما كانت عليه إبان العصور الذهبية للدولة الإسلامية . القرون الوسطى أوروبيا . أو خلال القرن السابع عشر والثامن عشر لكن ما نتفق عليه أن العلاقات بين الدول كانت قائمة حينئذ.

إن كل ما كان يجمع بين الدول . قديما . هي "العلاقة الدبلوماسية"[6]، فقد جاء في كتاب مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية أن التاريخ الدبلوماسي "يدرس مبادهات الحكومات أو تصرفاتها وقراراتها، كما يدرس نواياها كلما وجد إلى ذلك سبيلا"[7]، وهذه إحدى وظائف العلاقات الدولية فقط.

فمفهوم العلاقات الدولية إذن، لم يكن قائما بين الدول قبل الإسلام، إنما هي الدبلوماسية التي تكتفي بإرسال السفراء أو تبادل الوثائق المهمة...، على أننا نزيد فنقول أن هذه الدبلوماسية لم تكن قائمة إلا بين الدول المتصالحة فيما بينها وأن ما كان يحكم الدول هو منطق القوة، ولا تزال الدبلوماسية إلى اليوم لا تؤمن إلا بمنطق القوة، لهذا نجد عبد الواحد الناصر يقول "يرجع التفاوت في المكانة الدبلوماسية إلى سببين جوهريين . السبب الأول يكمن في هيمنة الدول الأقوى على الدبلوماسية العالمية، والسبب الثاني يكمن في دبلوماسية القوة التي لم تختف من الوجود رغم تحول الدبلوماسية العالمية من دبلوماسية الحرب إلى دبلوماسية للسلام. فالانتقال إلى دبلوماسية للسلام على الصعيد العالمي لم يؤد إلى نهاية دبلوماسية القوة أو الدبلوماسية القهرية، فالطابع العالمي للدبلوماسية لم يلغ هيمنة القوى العظمى من الناحية الدبلوماسية"[8].

إذن فالدبلوماسية التي كانت قائمة بين الدول، كانت قائمة على مبدأ القوة والغلبة وهذا ما سار إليه أبو زهرة حين قوله "إن العالم كان يسير على قانون الغابة في قوانين الدول والقبائل بعضها مع بعض، فكل دولة تبغي على الأخرى ولا مانع يمنعها إلا أن تكون ضعيفة لا تقوى على الاعتداء أو ثمة ميثاق يحترم ما بقيت القوتان متعادلتان، فإن أحست إحداهما بضعف الأخرى انتهزت فرصة سانحة وانقضت عليها، لا ترقب فيها إلا ولا ذمة..."[9]، وقد تبنّى هذا الرأي أيضا الدكتور عبد الكريم عثمان في كتابه معالم الثقافة الإسلامية بقوله " قبل الإسلام كانت معظم العلاقات بين الدول علاقات خصومة وعدوان، وكان قانون الغاب: قانون القوة والغلبة وسيطرة القوي على الضعيف هو الذي يتحكم في الميدان الدولي، فجاء الإسلام ليقرر مبادئ إنسانية عامة تحل محل المبادئ البائدة وتقيم العلاقات بين الدول على أساس جديد"[10]. ويقول حميد الله "العلاقات الدبلوماسية في بدايتها كانت علاقات محدودة ومؤقتة، ففي العصور القديمة كانت الدبلوماسية احتكارا للإمبراطوريات الكبرى التي كانت تستخدمها كأداة لتحقيق أهدافها"[11].

فالقانون الذي كان يحكم العلاقات بين الدول قبل الإسلام هو قانون الغاب، القوي فيها يستعبد الضعيف إذ ليس هناك أي اتفاقيات تحكم القوي والضعيف فإما أن تكون قويا وحينئذ يمكن أن تفرض نفسك في الساحة الدولية، وإما أن تكون ضعيفا فتستسلم وتُستعبد. وما يؤكد كلامنا هو الوثيقة التي وصلتنا باعتبارها "أقدم وثيقة دبلوماسية وصلتنا بأصلها المنقوش على قرص من الفضة والمكتوب باللغة الحيثية، هي معاهدة سلام مع الملك المصري رمسيس الثاني الذي حكم منذ سنة 1292 إلى سنة 1225 قبل الميلاد، وبين ملك الحيثيين، الذين حكموا شمال سوريا والمذكور في المعاهدة باسم خيوتوسار المعروفة الآن بهاتاي التركية"[12]، والعلاقة التي كانت تجمع بين هذه الدول هي القوة، وبالتالي فمنطق الغاب الذي تحدثنا عنه لا ينفك عن هذا المعنى المذكور، إذ لا تعاهد إلا بين الأقوياء.

ولا تفوتنا الفرصة ونحن نتحدث عن تاريخ العلاقات الدولية دون أن نشير إلى مسألة مهمة، وهي أن كثيرا من الباحثين يظنون أن الدولة الرومانية قد كانت مسالمة مع الدول المجاورة لها الضعيفة، وهذا خبط عشواء، إذ "القانون الدولي الرومي للسلام كان تطويرا كبيرا للقانون اليوناني. ومع ذلك فإن قوانين الحرب الرومية ظلت إلى حد كبير على ما هي عليه، دون اعتراف منها بأي حق للمحاربين ولا مراعاة لأي شيء سوى حرية التصرف إزاء العدو غير الرومي"[13].

إذن، فالعلاقات الدولية الرمانية ـ أو الرومية كما يحب حميد الله أن يسميها ـ كانت امتدادا للعلاقات الدولية السائدة قبلها والتي تنطلق من منطلق واحد، وهو منطلق القوة معتمدة فيه على مبدأ الغاب، ولو أنها كانت مسالمة كما سار إلى ذلك كثير من الباحثين الأوروبيين لذكروا لنا علاقة الإمبراطورية الرومانية مع الدول الأخرى، الدول الضعيفة والبعيدة عنها والتي لا تحتكم لسلطتها.

كما يمكننا القول أن جزء من معاني مفهوم العلاقات الدولية قد بدأ مع اليونان[14] والذين كانوا يعتمدون تحالفات هذه الدول الصغيرة فيما بينها لرد أي خطر خارجي، كما أن هذه الدول ـ المدن ـ كانت تضع تعاهدات فيما بينهم لعدم مس أي طرف من هذه الأطراف أو الإغارة عليه، يقول حميد الله "أما القانون العام للأمم الإغريقية فقد حقق تقدما كبيرا، حتى لقد نشأت عصبة أمم بين كثير من هذه المدن"[15].

لكننا نرى أن هذه المعاهدات لا يعتد بها وتبقى قاصرة كما سبق وأشرنا، وذلك لاعتبارات عدة نأخذ منها أربعة اعتبارات:

1. أن هذه الدول كانت دولا بسيطة[16] فلم تكن بالتعقيد الذي هي عليه اليوم وبالتالي كان من السهل الاتفاق فيما بينها.
2. أن هذه الدول تحالفت فيما بينها انطلاقا من وازعها الثقافي والجغرافي....

3. أن هذه الدول قد تحالفت فيما بينها ولم تشرك معها أي دول أخرى فهذا لا يدخل ضمن العلاقات الدولية، إذ العلاقات الدولية هي أن تشرك كل الدول.

4. أننا وإن فرضنا جدلا أنها حاولت أن تشرك معها دولا أخرى فهذه التحالفات لم تتطرق إلا إلى فرع من فروع العلاقات الدولية، وهو الفرع الدبلوماسي.

وقد سار فاروق حمادة إبان دراسته لتاريخ العلاقات الدولية إلى أنه و"خلال هذا التاريخ البشري الطويل لم يوجد قانون ينظم العلاقات بين الكتل البشرية على مستوى العالم، ويمكن أن أؤكد ذلك برسالات الأنبياء قبل النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم تكن الرسالات تعدو تهذيب الإنسان بتوجهه إلى الله، وحسن معاملته الخلق، وكانت شرائعهم إقليمية خاصة بهم"[17]

إذن فإننا وبعرضنا لهذه الحقائق نخلص إلى ما خلص إليه حميد الله أي "أنه على الرغم من عدم النقص من المؤلفات المتعلقة بالعلوم السياسة والنصائح العملية للأمراء في جميع الحضارات القديمة، التي تتناول العلاقات الدولية على نحو عرضي، مثلما نجده في كتب أرسطو...، فإننا لم نجد أثر فصل القانون الدولي عن علم السياسة أو القانون عند العرب، وقد سبق أن أبا حنيفة هو الرائد في المجال، لتبدأ الأدبيات الخاصة بالسير انفصالها عن غيرها من فروع علم القانون"[18]

■ العلاقات الدولية والإسلام:

قد قلنا قبلُ أن العلاقات بين الدول كانت قائمة، لكنها تتمثل فقط في العلاقات الدبلوماسية، كما أنها لا تتجاوز الدول القوية إلى غيرها، وقد وقع نوع من التراكم المعرفي في هذا المجال طيلة القرون الماضية، الشيء الذي وجدته الرسالة المحمدية حقلا خصبا للتوغل فيه.

بُعث النبي صلى الله عليه وسلم بشيرا ونذيرا، وقد خُصّ عليه الصلاة والسلام أن بُعث للعالم أجمع، فكان رسولا للإنسان مع كونه رسولا للإسلام، كما أنه بُعث بالتشريعات الدينية والدنيوية، فلم يكن نبيا يدعوا الناس إلى الآخرة دون الدنيا، بل حثهم على الخوض في أمور الدنيا والتعبد بها والتقرب إلى الله عبرها، فهي وسيلة بهذا الاعتبار لا غاية.

ولما كان الأمر كذلك، فقد كان من الضروري أن يخطّ الشارع عز وجل للناس خطوطا عريضة يسيرون عليها في شتى المجالات، فكان من هذه المجالات المجال السياسي والذي تتفرع عنه العلاقات الدولية.

سنكتفي في هذا المقام بالقول أن نصوص الوحي ما ذكرت إلا الخطوط العريضة والعناوين الكبرى للعلاقات الدولية، ليأتي التأصيل الفقهي لها والذي تضمن التدقيق والتفصيل اللازمين لنقول عنها ـ الاجتهادات الفقهية ـ أنها أول ما خطّ في العلاقات الدولية بحق[19].

وقبل ولوجنا إلى أول كتاب في العلاقات الدولية، وجب أن ننبه إلى أمرين، الأمر الأول أن تسمية العلاقات الدولية بهذا الاسم هو أمر مُحدث، ظهر خلال القرون الأخيرة الماضية، لكن خلال الحقبة الإسلامية كان يطلق على الكتب في حقل العلاقات الدولية عدة ألقاب منها : كتب السير، كتب الخراج، كتب المغازي، كتب الدماء كما هو الأمر عند الخوارج...، لكن المفهوم الذي طغى على الساحة الفقهية هو مفهوم "السير"[20]، فكانت السِّير هي العلاقات الدولية اليوم.

وأما السير فهي جزء من الفقه وتتفرع عنه، إذ الفقه في الإسلام هو دستور الدولة الذي يشمل كل شيء "وليس هناك أدنى شك أن القانون الدولي ، أو قواعد سلوك الدولة في الحرب والسلم والحياد تشكل جزء من قانون الدولة (الفقه)، وتعالج كتب الفقه قواعد السلوك هذه تحت عنوان السير."[21]

أما الأمر الثاني الذي نريد أن ننبه إليه هو أن الفقهاء رضي الله عنهم قد اعتمدوا على عدة مصادر إبان تنظيرهم للعلاقات الدولية، وقد ذكر حميد الله من هذه المصادر عشرة، وهي كالآتي[22]:

1. القرآن الكريم
2. السنة النبوية
3. العمل المتبع للخلفاء الراشدين
4. عمل الحكام المسلمين الأوائل الذي لم يرفضه الفقهاء
5. آراء أئمة الفقهاء المسلمين (الإجماع . القياس...)
6. القرارات التحكيمية
7. المعاهدات والمواثيق وسائر الاتفاقات
8. التعليمات الرسمية لقادة الجيوش والأساطيل والسفراء وسائر موظفي الدولة
9. التشريعات المحلية المتعلقة بمعاملة الأجانب والعلاقات الأجنبية
10. العرف والعادة

لقد حصل أن اهتم الإسلام بكل جوانب الحياة ومنها الجانب السياسي كما ذكرنا قبلُ، ولم يكتفي الإسلام بذلك بل برز فيه وبلغ مبلغ الصدارة، وقعّد لعلوم شتى. وقد اهتم هذا الدين بالقانون الدولي وكان رائدا فيه وكانت نشأته بالقانون الدولي . مع المسلمين إذ "يدين القانون الدولي في نشأته بل ووصوله إلى أن يكون علما منفصلا ومستقلا إلى العرب والمسلمين في الفترة الأموية التي شهدت انفصال هذا العلم عن العلم السياسي والقانوني بوجه العموم، وإن لم يتعد عن أسسها الأخلاقية"[23]. وقد عرّف حميد الله القانون الدولي باعتباره "تلك الأحكام الخاصة بالعلاقات المتبادلة بين الدول"[24]، كما عرف لنا القانون الدولي الإسلامي بأنه "ذلك الجزء من القانون والعرف الخاص بالبلد والالتزامات الناشئة عن المعاهدات التي تبرمها الدولة الإسلامية الشرعية أو الفعلية مع غيرها من الدول الشرعية أو الفعلية"[25].

وقد سار أليكسي إلى هذا المعنى الذي يقرّ بأن الإسلام كان رائدا في العلاقات الدولية حين قوله " لكن بعد مرور فترة زمنية قصيرة من انتشار الإسلام في شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة، بدأت المؤلفات الفقهية تضفي على الإسلام معنى جديد، يركز على أن الإسلام يشمل الأقطار والأمصار، التي تسري فيها أحكام القرآن والشريعة. وبهذا المعنى تم تقسيم العالم إلى قسمين وفق الشريعة الإسلامية، وهما دار الإسلام والتي تقابلها دار الحرب أي دار الكفار المشركين"[26]، فيتبين إذن أن الفقه الإسلامي لم يكن يتعالى عن الوقائع الحاصلة ولا كان مهتما فقط بالعبادات كما يظن البعض، إنما كان اهتمامه منصبّا إلى جميع الميادين.

وبعيدا عن الكتب اليونانية وبعض الكتب الرومانية التي كان يروّج لها على أنها دساتير سياسية . وهي ليست كذلك إنما هي مجرد نصائح أو توجيهات عامة من بعض الفلاسفة والمفكرين لأمرائهم وملوكهم . فلم يوجد قط كتاب يعنى بالعلاقات الدولية تأصيلا وتفصيلا كما هو الحال مع كتب السير الإسلامية. فلسنا نخفي إعجابنا بهذه الكتب الإسلامية الرائدة في الباب، فمع دراستنا الدقيقة وكذا إطلاعنا على هذه الكتب وجدنا أن هناك فهما دقيقا للحياة السياسية وفهما حقيقا ب ل"استراتيجيات" الدولة الإسلامية، كما وجدنا فيها الاعتراف بالآخر وكذا العلاقة السلمية التي دعت إليها هذه الأدبيات الفقهية .

لقد قلنا قبلُ أن العلاقات بين الدول كانت قائمة في شقها الدبلوماسي فقط، كما أن هذه الدبلوماسية لم تكن إلا بين القوى العظمى، وقلنا أنه لم يصلنا أي كتاب قبل الإسلام يشير إلى التأصيل للعلاقات الدولية وأن كل ما وصلنا هو نصائح الملوك، وقلنا

أن أول من أصّل للعلاقات الدولية هم الفقهاء حين تأليفهم لدستور الدولة (كتب الفقه)، وأن هذا التأصيل كان تحت مسمى السير.

فلا يبقى لنا إلا أن نتساءل حول أول كتاب كتب في العلاقات الدولية!؟.

إن المتعارف عليه في الأوساط الإسلامية وكذا في الأوساط الغربية **الموضوعية** أن أول كتاب وأقدم تأليف في العلاقات الدولية هو كتاب "السير"[27] لمحمد بن الحسن الشيباني (ت189)، لكن بدأت تظهر كثير من المخطوطات التي تبين أن كتاب الشيباني ليس هو أول كتاب في العلاقات الدولية فقد سبقه إليه العديد من العلماء، وقبل أن ننقل للقارئ رأي حميد الله في المسألة نشير إلى أن الدكتور فاروق حمادة قد قدّم لكتاب الفزاري (ت186) على أنه أقدم كتاب في السير. وكتاب الفزاري موسوم أيضا ب"السير" حققه الدكتور فاروق حمادة في مجلدين وأخرجه للوجود سنة 2018 أي أنه حديث الظهور، وبالتالي لا نؤاخذ من يقول أن أقدم كتاب في العلاقات الدولية هو كتاب الشيباني إذ أن كتاب الفزاري لم يكن خرج للوجود بعدُ.

لكن، إن الدارس المتمعن والمحقق المدقق، يجد أن هذين الكتابين ليسا هما أقدم الكتب في العلاقات الدولية، يقول حميد الله "أما من حيث تناوله على أنه علم منفصل وموضوع مستقل فقد نجد أن أبا حنيفة (ت150) ومعاصريه هم الأقدمون في الحوليات الإسلامية، إذ ينسب تأليف كتاب في السير لأبي حنيفة وإلى تلاميذه أبي يوسف (ت182) ومحمد الشيباني (ت189)... كما نسبت تعليقات في الموضوع لبعض المعاصرين من أمثال مالك(ت179) والأوزاعي (ت157) والواقدي (ت207) "[28]، ويكمل قائلا "وقد لاحظ ابن حجر العسقلاني في كتابه [تولي التأسيس] منذ فترة طويلة أن كتابا في السير قد سبق أبو حنيفة في تأليفه، وأن الأوزاعي أعد ردا على أبي حنيفة، وأن أبا يوسف أتى برد على نقد الأوزاعي لأستاذه أبي حنيفة، ليدخل الشافعي في المناقشة ويرد نقد أبي يوسف"[29]، ليصل حميد الله[30] إلى خلاصة مفادها أن "أقدم كتاب وصل إلينا هو **[المجموع في الفقه]** لزيد بن علي حفيد الإمام الحسين المتوفى في تلك الفترة المبكرة عام 120، المشتمل على فصل خاص بموضوعنا تحت عنوان السير"[31].

يقول رضوان السيد "وقد اشتهر من كتب السير كتاب محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة، في حين كتب زميله الأكبر أبو يوسف في الخراج. ثم عرفنا أن الشيباني كان ذروة تقليد في كتابه السير، وليس بداية له. فقد كتب قبله الأوزاعي فقيه أهل الشام، وأخذ عنه كل من عبد الله بن المبارك وأبي إسحاق الفزاري. وقد اكتشفت قبل عقدين أن أقدم الكتب المعروفة في السير كتاب محمد بن الحسن بن الحسن (ت 145) الملقب بالنفس الزكية، والثائر على المنصور"[32].

وقد يلاحظ القارئ أننا قد ذكرنا مع الأعلام سنوات وفياتهم، وما ذاك إلا لتبيان تسلسل الكتابات حول العلاقات الدولية، لنخلص إليها تسلسلا كالآتي:

1. المجموع في الفقه: لزيد بن علي (ت120)
2. السير: محمد بن الحسن بن الحسن (النفس الزكية) (ت145)
3. السير: أبو حنيفة النعمان (ت150)
4. السير: الأوزاعي (ت157)
5. الموطأ، والمدونة، وفتاوى مالك: مالك بن أنس (ت179)
6. الرد على سير الأوزاعي: القاضي أبو يوسف (ت182)
7. السير للفزاري: إبراهيم الفزاري (ت186)

8. السير: محمد بن الحسن الشيباني (ت189)
9. الأم (كتاب شامل في الفقه الشافعي لكنه يتضمن السير): الشافعي (ت204)
10. المغازي: للواقدي (ت207)

وعلى العموم فإن كان الاتفاق عندنا على أن أول من خطّ في العلاقات الدولية هم المسلمون، فلا ضير من الاختلاف حول أول من ألّف فيها بين المسلمين، إذ الناظر إلى هذه التواريخ يجد أن الفترات الزمانية متقاربة فيما بينها أي ما بين 150 و 207 للهجرة، فنخلص إلى أن التأليف في العلاقات الدولية كان في القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي.

وإن السر وراء التأليف في هذه الحقبة بالضبط . وليس قبلها . هو التوسعات الإسلامية التي أصبحت تزداد والصراع وكذا الاحتكاك الذي كان قائما بين الدول الإسلامية والدول البعيدة والقريبة منها، مما احتيج معه وعلى عجل إلى قانون للعلاقات الدولية يكون اجتهاديا داخل إطار القرآن والسنة.

وإذا أخذنا كتاب السير للفزاري كأقدم كتاب محقَّق للعلاقات الدولية وصَلنا، وقارناه بالوثائق التي كانت مع الدولة الرومانية والدولة اليونانية وغيرها، لوجدنا فرقا كبيرا بين هذه وتلك، فشتان بين كتاب لم يدع كبيرة ولا صغيرة لا واردة ولا شاردة في العلاقات الدولية إلا أحصاها وبين كتاب يتضمن نصائح للملوك لا يتعدى عشرات الصفحات[33].

ومن الأشياء التي تميز الحضارة الإسلامية أنها حضارة لا تتوقف عند العرب فقط، إنما هي حضارة تمزج بين الأعراق والأجناس، لهذا "فقد رأينا أن العرب المسلمين ليسوا هم وحدهم الذين طوروا ما نسميه بالقانون الإسلامي اليوم . والذي يتضمن العلاقات الدولية، بل تعاون منذ القرون الأولى لتطوره كل من السوريين والإيرانيين والمصريين والتركستانيين وغيرهم"[34]، فهذا التنوع الحاصل داخل الدولة الإسلامية هو الذي أعطاها نوعا من الرقي ودفعها إلى أن تكون رائدة في هذا الباب، وبيّن أنها قادرة على أن تحوي تحت ظلالها كل الأعراق والأجناس.

وقد وقع صراع كبير بين الشرق والغرب لإثبات أن العلاقات الدولية بدأت عند هذا أو ذاك، لكن الحسم كان للمشارقة باعتبار الكتب التي بين أيديهم والتي تحدثت عن السير والمغازي ونظّمت العالم .

وقد سار محمود طه إلى أنه "وببروز الدين الإسلامي الخاص إلى الدين الإسلامي العام، في الصورة المتقدمة أخذت الاعتبارات الإنسانية تزداد كل حين... ولكأنه، من يومئذ أخذت في الظهور القيم الذي تحض عليها الآية «ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا» [سورة النساء، 75]"[35].

إذن يتضح أن أول الكتابات في العلاقات الدولية كانت على أيدي المسلمين، هذا وإن دل على شيء فإنه يدل على أن الإسلام دين عظيم دين يهتم بكل جوانب الحياة، دين عقيدة وشريعة وليس دينا "يختصر الإسلام في العقيدة والعبادة، فهو يريد الإسلام بالاتجاه الاختصاري . عقيدة بلا شريعة، ودعوة بلا دولة، وسلاما بلا جهاد، وحقا بلا قوة..."[36]، كما أن الإسلام ليس دينا يكون أهله دائما في "حالة شجار دائم مع كافة الناس. وأصحاب هذا الاتجاه . الاتجاه الاشتجاري . دائما في حالة حرب مع غيرهم، شاهرون سيوفهم على من ليسوا أعداء لهم..."[37] وهذه الحالة هي التي كان عليها الناس حتى جاء الإسلام.

■ العلاقات الدولية والنهضة الأوروبية:

إذا تبين لنا قطعا أن مبتدأ العلاقات الدولية كان مع المسلمين وأن استقلال المجال كعلم يخضع لقواعد معينة كان معهم، عُلم على البديهة أن هذا العلم سينمو ويتطور مع الزمن، فالتراكم العلمي يقتضي أن تتطور العلوم كيفما كانت مع مرور الزمن، وإذا كنّا في هذه الدراسة نروم الحديث عن التأصيل الحقيقي لمجال العلاقات الدولية فقد تبين لنا جزما أن هذا التأصيل بدأ مع المسلمين.

لكن، وللأمانة العلمية، فقد تطور هذا العلم وتوسعت مداركه في عصور النهضة الأوروبية، إذ المعلوم عند المهتمين بمجال الإصلاح أنه وبعد العصور الذهبية للمسلمين، تلتها عصور وقع فيها علماء الأمة في الجمود واكتفوا بالتكرار والشروح دون تقديم إضافات أو إبداعات تحسب لهم، وفي الجهة المقابلة بدأت أوروبا تستعيد عافيتها شيئا فشيئا لتقوم هناك نهضة فكرية كبيرة، الأمر الذي معه برزت عدة وجوه في الحقل السياسي وبالأخص في مجال العلاقات الدولية.

إننا لا نروم التحيز أو التزام الذاتية إذا قلنا أن كثيرا من المشاريع الغربية المحتفى بها قد سُرقت من علماء الإسلام[38]، كما أننا سنبين محاولة الغرب تغييب العصر الذهبي للإسلام محاولة منهم أن يجعلوا من المسلمين مذ أن كانوا مجرد تابعين خاضعين ما أبدعوا يوما وما أجادوا!.

إن هذا التغييب الذي يحاول كثير من فلاسفة ومفكري الغرب أن ينسبوه إلى الأمة الإسلامية يجعلهم في مركز ضعف لا مركز قوة. وإن الدارس لأي كتاب من الكتب الغربية التي تتحدث عن العلاقات الدولية يجد أن هناك تغييبا مقصودا للعصر الإسلامي "العصور الوسطى"، حين انتقالهم من الدولة الرومانية إلى عصور النهضة والتنوير وتركيزهم خصوصا على عصر النهضة الذي يزعمون أنه منه انطلق علم العلاقات الدولية.

نحن لا ننكر في هذا المقام المجهودات التي قام بها ولا يزال يقوم بها بعض علماء الغرب في حقل العلاقات الدولية، إذ أنهم أنتجوا وكتبوا في كثير من الأمور، لكن ما ننكر عليهم أنهم يحاولون تغييب نظريات الإسلام في العلاقات الدولية، ولو فعلوه لكان خيرا لهم، إذ أن الإسلام . جزما . قادر على استيعاب كل المشاكل الواقعة اليوم واحتوائها.

وعلى العموم، فإن مقدمتنا اليسيرة هذه ما نريد منها إلا أن نبين نظرة جل علماء الغرب للإسلام والمسلمين، وكذا ما فعلوه بكتب الإسلام من تغييب أو تزوير.

إذا أردنا أن نتحدث عن العلاقات الدولية في عصور النهضة تحدثنا عن فقهاء اشتهروا بكتاباتهم حول هذا الموضوع، وأنا أتحدث عن الإسباني فرانسيسكو دي فيتوريا (ت 1546)، والإسباني فرانسيسكو سواريز (ت1617)، والفقيه الأبرز الذي يعتد به ويُفتخر به في الغرب على أساس أنه أول من قعّد لعلم العلاقات الدولية . وهو ليس كذلك . الفقيه الهولندي هوغو غروتيوس (ت1645) وهو صاحب كتاب "قانون السلم والحرب"، وكتاب "البحر الحر" أو "حرية البحار" ، وكتاب "قانون الشعوب".

لقد قلنا حين حديثنا عن «العلاقات الدولية والإسلام» أن العلاقات بين الدول كانت قائمة لكنها لم تكن علاقات دولية بحق كما هو الأمر مع التأصيلات الإسلامية لها. كذلك يرى مفكرو الغرب، أن العلاقات الدولية لم تبدأ ولم تُعرف ولم يكتب فيها إلا حين جاء هؤلاء الأعلام، ويرون أن المعاهدة التي كانت منطلقا للعلاقات الدولية هي معاهدة وستفاليا 1648! .

- معاهدات ويستفاليا[39] :

سنتطرق إلى معاهدة وستفاليا بكل حياد ناظرين إلى مدى مصداقية القول أن هذه المعاهدة هي منطلق العلاقات الدولية، أم أنها لم تكن كذلك.

وهنا سنترك صاحبي كتاب مبادئ العلاقات الدولية ليتحدثا لنا عن معاهدة وستفاليا ابتداء من "حرب الثلاثين عاما (1618 . 1648) خربت أوروبا. فالحرب التي بدأت كنزاع ديني بين الكاثوليك والبروتيستانت. انتهت كنتيجة للاستئناف والإفلاس والتناقض الفعلي للسكان في أوروبا لدى الطرفين. فالأمراء وجيوش المرتزقة خربوا ونهبوا مشهد داخل أوروبا وخاضوا معارك متكررة وفرضوا حصارات وحشية ولم يستطيعوا أن يكونوا ساحة المعركة إلا بنهب السكان المدنيين. لكن الاتفاقية التي أنهت النزاع كان لها تأثير عميق على ممارسة العلاقات الدولية.

أولا، تبثت اتفاقية وستفاليا فكرة السيادة. فأحرزت كل الدول الصغيرة، في وسط أوروبا، السيادة بضربة واحدة عمليا. واحتضرت الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وفاز الملوك في الغرب بالسلطة ليقرروا أية نسخة من المسيحية هي المناسبة لشعوبهم. وقد عنى هذا أن كل ملك أو ملكة، وليس الكنيسة ما فوق الأمة، امتلك السلطة الدينية على شعبه وشعبها. ومع البابا والإمبراطور اللذين جردا من السلطة، برزت فكرة أراضي الدولة إلى الضوء وغدت مقبولة بأنها عادية. والاتفاقيات لم تشرع مسألة أراضي الدولة وحق الدول باختيار دينها الخاص وحسب، بل أسست أن الدول يمكنها أن تقرر سياستها الوطنية وتتحرر من الضغط الخارجي وسيادة قضائية كاملة على أراضيها أيضا. وقدمت حق عدم التدخل في قضايا الدول الأخرى أيضا.

ثانيا، رأى قادة بلدان أوروبا الأكثر قوة الخراب الذي سببه المرتزقة في الحرب. وبالتالي، بعد اتفاقيات ويستفاليا، سعت تلك البلدان إلى إنشاء جيوشها الوطنية الخاصة الدائمة. وقد أفضى نمو هذه القوى إلى رقابة مركزية متزايدة، ما دام على الدولة أن تجمع الضرائب للدفع لهذه الجيوش وفرض القادة رقابة شامة على هذه القوات. برزت الدولة ذات الجيش الوطني الذي تم الاعتراف بسيادتها وترسخ أساسها الدنيوي بقوة، وصارت تلك الدولة قوية جدا. واكتسبت الدول الأكبر أفضلية عندما أصبحت الأسلحة أكثر انتشارا وأكثر فتكا.

ثالثا، أسست اتفاقية وستفاليا مجموعة مركزية من الدول التي هيمنت على العالم حتى نهاية القرن التاسع عشر : النمسا روسيا، بروسيا (ألمانيا)، إنجلترا، فرنسا، والأقاليم المتحدة. تلك التي في الغرب إنجلترا، فرنسا، الأقاليم المتحدة، اختبرت منافسة اقتصادية تحت درع الرأسمالية في حين أن تلك التي في الشرق ألمانيا . روسيا، ارتدت إلى الممارسات الإقطاعية. في الغرب تم تشجيع المشروع الخاص. حسنت الدول بنيتها التحتية لتسهيل التجارة، فظهرت شركات التجارة والبنوك الكبرى. في المقابل في الشرق، بقي الأقنان على الأرض وخنق التغيير الاقتصادي.

لكن، في كلتا المنطقتين، هيمنة الدول الاستبدادية مع لويس الرابع عشر الحاكم في فرنسا وبطرس الأكبر في روسيا، وفريديريك في بروسيا. حتى نهاية القرن الثامن عشر، كان يهيمن على السياسات الأوروبية متنافسون متعددون وتحالفات متغيرة. كان هؤلاء المتنافسون يلعبون في الخارج أيضا، في مناطق خارج أوروبا، حيث الدول الأوروبية المتنافسة تنافست من أجل القوة، والأكثر جدارة بالملاحظة هو التنافس الإنجليزي الفرنسي في أمريكا الشمالية"[40].

- معاهدات أوترخت:

ومن المعاهدات التي اعتمد عليها مفكرو الغرب للاستناد عليها لإثبات أن العلاقات الدولية انطلقت من أوروبا معاهدة أو صلح أوترخت 1713، وهي معاهدة جاءت من أجل وضع حد لحرب الخلافة على العرش الإسباني، ولقد أدت هذه المعاهدة إلى إعادة

تنظيم أوروبا من جديد وتبتت الاعتراف الصريح من قبل الدول المشاركة بمبدأ توازن القوى. وما بين 1713 و 1815 تم تثبيت حق تقرير المصير للشعوب، كرد فعل لاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وقيام الثورة الفرنسية، أما مجال قانون الحرب، ظهر إقرار مبدأ التمييز بين المقاتلين وسكان المدنيين، بالإضافة لظهور مبدأ الجهاد لبعض الدول، ثم بداية الدعوة لتحريم تجارة الرقيق.

ذكرنا هذه المعاهدة لأنها من المعاهدات المهمة التي يعتمد عليها، وعلى العموم تبقى معاهدة وستفاليا المعاهدة الأبرز . بالنسبة لمفكري الغرب . التي ساهمت في إظهار ملامح العلاقات الدولية.

وإن تعجب، فالعجبُ كل العجبِ، أنك تتدبر هذا الكلام ولا تجد فيه كلمة واحدة أو عبارة واحدة تشير إلى العلاقات الدولية ولو بصيغ أخرى ك"العالمية" أو "الكل" أو "الآخر" أو "الأديان"...، فيتضح أن الحوار الدائر في هذا المقام لا يخرج عن الدول الأوروبية، فيُبطل القول بأن معاهدة وستفاليا هي معاهدة دولية. وحتى الذين يزايدون ويقولون أن هناك معاهدات قد أشركت فيها الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية فهي لا تخرج المعاهدة من شبهة أنها معاهدات غير دولية وذلك لاعتبارين اثنين :

1. أما الأول وهو الاعتبار العقدي، فالولايات المتحدة الأمريكية هي دولة مسيحية كما هو الشأن مع الدول الأوروبية.
2. وأما الاعتبار الثاني وهو الاعتبار التاريخي إذ لا يخفى على دارس للتاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مزيج من الجالية الأوروبية . المسيحية. وأخص بالذكر الدولة الإسبانية والدولة الإيطالية والدولة الإنجليزية التي تتحدث بلغتها.

لكن يبقى الاعتبار الأول هو الأقوى، فالدول المسيحية كانت تحاول أن تستأثر بنفسها عن غيرها وأن تقوم بتحالفات فيما بينها وهذا ما أكد عليه الباحثان منغست وأريغوين حين قولهما "فقد تمنعت الدول الأوروبية بالتضامن فيما بينها، مستندة إلى كونها أوروبية ومسيحية متحضرة وبيضاء، لقد ميزتنا هذه الميزات . أوروبيون مسيحيون بيض . عن الآخرين، بقية العالم."[41]، وهذه من أبهى حلل العنصرية.

وينقل لنا الدكتور الناصر نظرة الغرب إلى الإنسان في القرون الوسطى حيث "تم تقسيم العالم إلى كتلتين، كتلة الدول الإسلامية وكتلة الدول المسيحية، فبالنسبة للدول المسيحية، فقد كان العالم يتكون من أمم متحضرة وأخرى غير متحضرة، الشعوب الأوروبية اعتبرت شعوبا متحضرة، لها وحدها الحق في عقد الأحلاف، وفي التعاون، أو في تقرير السلام والحرب، أما الشعوب الأخرى فقد خضعت للاستغلال بوصفها مصدرا للعبيد وللمواد الأولية وتقيم في أقاليم تم اعتبارها أقاليم بدون مالك"[42]

يرى حميد الله أن القانون الذي تأسس على أيدي غروتيوس وفيتوريا وسواريز وجنتيلي وغيرهم لم يكن قانونا دوليا، إنما كان قانونا مختصا بالدول المسيحية فقط، يقول "لم يكن هناك قانون دولي قبل عام 1856. ومن المتفق عليه أن ما قبل ذلك لم يكن سوى قانون عام للدول المسيحية"[43]، ويبرر ذلك بقوله "فقد جرى لأول مرة اعتبار دولة غير مسيحية . وهي تركيا. مؤهلة للإفادة من القانون الأوروبي العام للدول، وقد كان هذا هو البداية الحقيقية لتدوين القانون العام للدول المسيحية"[44]. وإلى هذا ذهب فاروق حمادة بقوله عن معاهدة وستفاليا أنها "بقيت نطاقا قانونيا يضبط العلاقة بين الدول الأوروبية"[45]، بل ويضيف حميد الله السبب في السماح لتركيا بالولوج إلى ذلك الحلف الأوروبي إذ أنه و "في الوقت الذي كانت فيه الدول المسيحية تعتقد حتى سنة 1856 أن مزايا قانونها الدولي لا تطبق إلى على الدول المسيحية وحدها، لم يكن قبول دولة تركيا الإسلامية بين جماعة الدول المتحضرة ضمن معاهدة باريس 1856 مدفوعا بنوازع إنسانية أو خيرة، بل كانت الضرورات السياسية العملية هي التي دفعت إلى هذا القبول. وكان على اليابان ودول أخرى غير مسيحية أن تنتظر كثيرا كي تحظى بهذا الشرف...فحتى سنة 1889 كان وولزي لا يزال يصر على أن القانون

الدولي هو ما تعترف الدول المسيحية بأنه ملزم في علاقاتها المتبادلة وحدها. ولم يكن المسيحيون ملزمين بالارتباط بعهودهم اتجاه المسلمين حسب منشور بابوي"[46].

فإن كان حميد الله قد ذهب إلى أن أوروبا لم تبدأ قانونها الدولي إلا خلال القرن التاسع عشر فقد ذهب الدكتور خلف إلى أن العلاقات الدولية لم تبدأ حقا إلا خلال القرن العشرين إذ أنه "ومنذ نهاية القرن الثامن عشر بدأ انضمام بعض النظم السياسية غير الأوروبية للنظام الغربي للدول : فالولايات المتحدة الأمريكية انتزعت استقلالها في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر...، والدولة العثمانية انضمت للنظام الأوروبي بموجب اتفاقية باريس 1856...، أما اليابان فقد وصلت إلى مصاف الدول الكبرى بعد انتصارها في الحرب الروسية اليابانية...، أما الصين فلم يُعترف بها كقوة كبرى إلا بعد مشاركتها في الحرب العالمية الأولى"[47] ليخلص إلى أن "نظام الدول ظل نظاما أوروبيا مركزيا حتى بداية القرن العشرين، إلى درجة يمكن أن نقول معها أن الحرب العالمية الأولى هي حرب أوروبية بغض النظر عن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والصين واليابان فيها"[48]. وهذه الرؤية للدكتور خلف ربما تكون متوافقة مع كثير من الرؤى التي ذهب إليها أرباب السياسة واستنادهم في ذلك على المعاهد التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى كالمعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية، والمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية...، وهذا ما ذهب إليه الشكراني حين قوله أن "علم العلاقات الدولية ظهر أول ذي بدء في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وذلك بعد الحرب العالمية الأولى"[49] .

ولا أدري على وجه التحديد من أين لصاحبي كتاب "تشكيل العلاقات الدولية العالمية" أن ينقلا الإجماع على أن مبتدأ العلاقات الدولية قد كان سنة 1919 بقولهما أن "تاريخ تأسيس مجال تخصص حقل العلاقات الدولية المعاصر يرجع اتفاقا إلى 1919 عندما أنشئ أول الكراسي الجامعية ومراكز التفكير الخاص به"[50] وهذا كلام غير معتبر، وعدم اعتباره من أوجه:

1. أن التأسيس لكراسي علمية أو مدارس خاصة بمجال ما أو حتى تأليف كتب لا تتحدث إلا حول موضوع معين، ليس دليلا على أن هذا العلم لم يكن قائما.
2. أنهما تجاوزا كل الفترات البشرية، وأخص بالذكر الفترة الإسلامية وفترة النهضة الأوروبية.
3. إغفالهما أن القانون الدولي القائم الآن يستند على مرجعيات قديمة . قبل 1919 . إما أوروبيا أو عربيا إسلاميا.

كما أنهما قد سارا على الدرب الذي سار عليه الذين من قبلهم حين قولهم "أننا سنظل بحاجة إلى الرجوع إلى القرن التاسع عشر لنرى كيف ساهم التاريخ الدولي في صياغة التشكل الأوروبي لهذا الحقل"[51]، تغييب تام للحقبة الإسلامية.

خاتمة:

نخلص إذن وبعد دراستنا لهذه الحقب الثلاث أن العلاقة بين الدول كانت قبل الإسلام قائمة لكن في شقها الدبلوماسي فقط، وقد انعدم في الفترة الأولى أي مؤلّف يتحدث عن العلاقات الدولية أو بين علاقة دولة ودولة، الأمر الذي تحقق بقدوم الإسلام، فقد استطاع فقهاء الإسلام رضوان الله عليهم أن يهتموا بحقل العلاقات الدولية كحقل مستقل ووسموه بعلم "السير" وقد قدموا لعلاقة الدولة الإسلامية مع الدول الأخرى ولم يتم إقصاء أي دولة صغيرة كانت أو كبيرة.

وبعد الجمود الذي وقع فيه المسلمون كان الغرب يستعيد وعيه ليعود إلى الساحة العلمية، وقد قدم الشيء الكثير للإنسانية. لكن، ومع ذلك فقد تمت سرقة كثير من الأعمال من المسلمين كما قد بينا قبلُ ناهيك عن العنصرية والعنجهية التي كان يتعامل بها الغرب اتجاه الآخر خصوصا عند القوة والاستطاعة.

وقد رأينا أن العلاقات الدولية في حلتها الجديدة ـ عصر النهضة الأوروبية ـ لم تتحقق إلا بعد 1856م كما ذهب إلى ذلك حميد الله رحمه الله.

فيتبين إذن أن مبتدأ ظهور العلاقات الدولية كان مع المسلمين، وأن أقدم كتاب وصل إلينا كاملا محققا هو كتاب السير للفزاري رحمه الله.

الهوامش:

[1] الجابري، محمد عابد، التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر، مطبعة ليتوغراف، الطبعة الأولى، 2021، ص62

[2] وهنا حديثي عن مدرسة الحوليات والتي ظهرت على يد لوسيان فيبر1956 ومارك بلوخ 1944 سنة 1929 بفرنسا والتي دعت ـ مدرسة الحوليات ـ إلى الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي ووسعت مدلول الوثيقة لتشمل مختلف الآثار والبقايا منفتحة على كثير من الميادين، وقد تجاوزت مدرسة الحوليات المدرسة الوضعية التي ظهرت ـ المدرسة الوضعية ـ سنة 1870 على يد شارل سينوبس 1942 و شارل فيكتور لانجلو 1929 والتي اعتمدت الجوانب السياسية والعسكرية والدبلوماسية واعتمدت الوثيقة التاريخية المكتوبة فقط [انظر كتاب النقد التاريخي، لانجو / سينوبوس / بول ماس/ كانط، ترجمة عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الثالثة، 1977].

وتجدر الإشارة إلى أن الكتابة التاريخية قبل المدرسة الوضعية ومدرسة الحوليات كانت تعتمد على مزاج المؤرخ والذي كان ـ في غالب الأحيان ـ يمجد الأشخاص أو الشعوب أو يشوه صورة شعوب أخرى، وكذا الاعتماد على الأسطورة.

لكن هذا لا يعني أن هذه المدارس قد أنتجت منهجا قويما ومعتبرا لا يمكن تجاوزه، فعلى سبيل المثال نجد أن كثيرا ما كانت هذه المدارسة كانت تغيب الجانب التاريخي المعتمد عند أرباب الأديان، وأعني بذلك الخوارق التي كانت يعتمدها الأنبياء والرسل لإثبات رسالاتهم. كذلك من الأمور التي سُجلت على المدرسة الوضعية أنها كانت لا تكتب إلا التاريخ العسكري والسياسي للبلدان... .

[3] الجابري، التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر، ص52

[4] ولسنا في ذلك كمثل كتّاب الغرب الذي يتحدثون عن نشوء العلاقات الدولية مع اليونان وتطورها في أوروبا نفسها مع عصور النهضة وكأن التاريخ الإسلامي لم يشهد قط تطورا في مجال العلاقات الدولية، وهذا التغييب هو ما دفع بحميد الله للقول بأن "القانون الدولي الحديث المطبق فعلا في جميع أنحاء العالم هو في الحقيقة قانون نشأ في أوروبا الغربية، وإذا تحدثنا عن تاريخه فإن المألوف أن يبدأ الكاتبون فيه بدول المدن اليونانية، ليصفوا فترة القانون الروماني بأنها قد تلت ذلك مباشرة ثم ينتقلون مباشرة إلى العصور الحديثة، مهملين تلك الفجوة التي تمتد ألف عام... ويذكرون أنه خلال العصور الوسطى لم يكن هناك مكان للقانون الدولي كما أنه لم تكن هناك حاجة إليه"[حميد الله، محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، ترجمة محمد سراج و وفية حمودة، مركز نهوض للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2022، ص119]

[5] أبو إسحاق(لفزاري)، إبراهيم، السير (مقدمة المحقق) ، تحقيق فاروق حمادة، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 2018، ص13

[6] الدبلوماسية : وهي مشتقة من الفعل اليوناني Diploma، والتي تعني بالعربية «طوى»، وكانت تعني عندما أطلقت أول مرة على الوثائق التي تطوى طيتين كجواز السفر والتذاكر... ليصبح هذا اللفظ يطلق على الأوراق والوثائق الرسمية أو تلك التي تتضمن نص الاتفاقات أو المعاهدات المعقودة. يقول كارسيل ميرل " الدبلوماسيين هم الوكلاء المختارون من أجل نقل الوثائق الدبلوماسية... ومهمة التاريخ الدبلوماسي جمع وسرد ومن تم التعليق على هذه الوثائق، أمجموعة الوثائق الرسمية أو السرية التي كان الملوك والأمراء يتصلون من خلالها فيما بينهم من جهة وفيما بين ممثليهم من جهة أخرى". ومع تطور المجتمع الدولي فإن أعمال المؤرخين والباحثين تعدت دراسة الوثائق والتعليق عليها واتجهت للبحث عن الظواهر والعوامل المؤثرة في العلاقات ما بين الدول، وعلى هذا الأساس نشأ تاريخ العلاقات الدولية أي دخلت عوامل غير دبلوماسية في دراسة تاريخ العلاقات الدولية، أما العلاقات الدولية : هذا المفهوم صدر للعالم من الولايات المتحدة_ الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى. ومفهوم العلاقات الدولية يطرح محتوى أكثر شمولية من المفاهيم الأخرى. والعلاقات الدولية تستقل عن علم السياسة وذلك لأنها تشمل علاقات غير سياسية أيضا. إذن فعلم العلاقات الدولية هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع الدولي بالكامل.

[7] رينوفان، بيير/ باتيست دوروزيل، جان، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة فايز كم نقش، منشورات بحر المتوسط، بيروت، الطبعة الثانية، 1982، ص7 / 8

[8] الناصر، عبد الواحد، التفاوت بين الدول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2001 ، ص89

[9] أبو زهرة، محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي، ص48

[10] عثمان، عبد الكريم، معالم الثقافة الإسلامية،، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة عشر، 1992، ص223

[11] حميد الله، محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، ترجمة محمد سراج و وفية حمودة، مركز نهوض للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 2022، ص94

[12] حميد الله، العلاقات الدولية في الإسلام، ص98

[13] نفسه، ص120 . 121

[14] هنا نشير إلى أن الدول عبر التاريخ قد اتخذت أشكالا كثيرة منها الإمبراطورية التي تتكون من عدة دول، ومنها الدولة الحديثة التي تتكون من عدة ولايات والتي بدورها تتكون من عدة مدن..، ومنها الدولة المدينة وهي الدولة التي كان امتدادها الجغرافي لا يتعدى مدينة واحدة كروما وأثينا...، وعن هذا الشكل الأخير نتحدث إبان إشارتنا لليونانيين.

[15] حميد الله، العلاقات الدولية في الإسلام، مصدر سابق، ص99

[16] بسيطة أي أنها غير معقدة، ولا نعني بالبسيط الطويل العريض (من البسط) وقد كتب الغزالي الوجيز، والوسيط، والبسيط وهو أعلى مستويات الدقة و الإسهاب .

[17] أبو إسحاق الفزاري، السير (مقدمة المحقق)، مصدر سابق، ص17

[18] حميد الله، العلاقات الدولية في الإسلام، ص73

[19] ولسنا هنا نروم الذاتية في الموضوع و سيأتي بيان القول الذي سرنا إليه، على أننا نشير إلى أن العلاقات الدولية وبالرغم من أنها شرُفت بالتأصيل الإسلامي لها إلا أن بعض القصور كان متضمنا فيها، ولا غرابة إذ أن الفقهاء رحمهم الله بالرغم من أنهم اعتمدوا الوحي في تأصيلهم للعلاقات الدولية، إلا أنها تبقى اجتهادات آنية ومن ذلك مثلا تقسيمهم المعمورة إلى دار السلام ودار الحرب، فهي خصوصية زمانية.

ولا يفهم من كلامنا أننا إن قلنا أن اجتهادات هؤلاء الأفاضل قاصرة نوعا ما أنه يجب أن نتجاوزها ونتخلى عنها ، لكن ما نروم القول هو أن ننظر إلى الاجتهادات التي تخدم الزمان والمكان، وبطبيعة الحال داخل مجال الوحي.

[20] يقول السرخسي "اعلم أن السير جمع سيرة، وبه سمي هذا الكتاب لأنه يبين فيه سيرة المسلمين في المعاملة مع المشركين من أهل الحرب، ومن أهل العهد منهم من المستأمنين وأهل الذمة، ومن المرتدين الذين هم أخبث الكفار بالإنكار بعد الإقرار ومن أهل البغي الذين حالهم وحال المشركين، وإن كانوا جاهلين، وفي التأويل مبطلين" [أبو بكر السرخسي، شمس الدين، المبسوط في الفقه الحنفي (كتاب السير)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2016، ج10،ص2]

[21] حميد الله، العلاقات الدولية في الإسلام، ص46

[22] نفسه، ص62 وما بعدها

[23] نفسه، ص40

[24] نفسه، ص45

[25] نفسه، 46

[26] جوارفيسكي، أليكسي، الإسلام والمسيحية، ترجمة خلف محمد الجراد، عالم المعرفة العدد 215، 1996، ص179

[27] هنا نشير إلى أن الشيباني له كتابان في السير، الأول السير الصغير وهو كتاب مختصر جدا والثاني السير الكبير وهو المشهور عنه وقد شرحه الفقيه الحنفي السرخسي في مجلدات وأجاد الكلام فيه، كما أن للشيباني كتاب آخر لا يقل أهمية عن الكتابين السابقين وهو كتاب "مقدمة عن قانون الأمم".

[28] حميد الله، العلاقات الدولية في الإسلام، مصدر سابق، ص114

[29] نفسه

[30] وتجدر الإشارة هنا إلى أن محمد حميد الله واحد من العلماء الأجلاء والعظماء الذين خدموا هذه الأمة وقد كتب في عدة مجالات، إلى أن أفنى عمره في الدراسات السياسية في الفقه الإسلامي فكانت رسالته في الماجستير في القانون الدولي، وحصل على شهادة الدكتوراه في جامعة "بون" تحت عنوان "مبدأ الحياد في القانون الدولي الإسلامي"، وحصل على شهادة الدكتوراه الثانية من السوربون تحت عنوان "الدبلوماسية الإسلامية في العصر النبوي والخلافة الراشدة" وقد ترجمه فيما بعد إلى العربية تحت عنوان "مجموعة الوثائق السياسية للعصر النبوي والخلافة الراشدة".وله كتاب "ميادين الحرب في العصر النبوي".

وقد كتب حميد الله حوالي ألف مقال، وكان يجيد أكثر من سبع لغات ...، وما ذكرنا هذه الخصال إلا لأمرين الأول أننا أردنا للقارئ أن يطمئن للبحوث التي قدمها حميد الله، والثانية لنبين أن حميد الله قد اشتغل طيلة حياته في ميدان العلاقات الدولية، وكان يمتلك عدة ألسنة الأمر الذي ساعده على الإطلاع على العديد من الوثائق. [أنظر : ابن المختار الشنقيطي، محمد، خير العقول المسلمة في القرن العشرين،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الثانية، 2018] وكذا مقدمة كتاب العلاقات الدولية في الإسلام لحميد الله للمترجمة وفية حمودة.

[31] حميد الله، العلاقات الدولية في الإسلام، ص113

[32] السيد، رضوان، قراءة في الاعتقاد والفقه والجغرافية السياسية، مجلة التفاهم، سامو برس غروب، بيروت، العدد33 ، 2011، ص22

[33] وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أفلاطون قد كتب "الجمهورية" وهو كتاب يعنى بالسياسة الداخلية للدولة، كما كتب أرسطوطاليس كتابا في السياسة موسوم ب"السياسة والفراسة في تدبير الرئاسة" أو يقال له اختصارا "سر الأسرار". وقد اختلف في هذا الكتاب هل هو لأرسطوطاليس أم أنه لابن البطريق صاحب "نظم الجوهر" في التاريخ، حتى وعلى سبيل التجاوز قلنا أن هذا الكتاب لأرسطوطاليس فإنه يبقى كتابا في القواعد السياسية العامة إذ لا يرقى إلى الدقة العلمية. [أنظر : بن نيقوماخس، أرسطو، سر الأسرار (السياسة والفراسة في تدبير الرئاسة)، ترجمة يوحنا بن البطريق، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004] ، انظر كذلك [بن أرسطون (أفلاطون)، أرستوكليس، الجمهورية، ترجمة حنا خباز، مؤسسة هنداوي للعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017]. هذا فيما يخص اليونان أما فيما يخص الدولة الرومانية فلم تصلنا كثير من الكتابات ومرد ذلك إلى نمط الحكم الذي كان يبسط ظلاله على العباد فلم يكن الحكم إلا من جهة الإمبراطور. وهذا موضوع شائك ومتشعب، ليس المقام مقام البسط فيه.

[34] حميد الله، العلاقات الدولية في الإسلام، مصدر سابق، ص101

[35] محمود، محمد طه، نحو مشروع مستقبلي للإسلام (ثلاثة أعمال)، دار رؤية للنشر والتوزيع،القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص365

[36] الريسوني، أحمد، أبحاث في الميدان، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص11

[37] نفسه

[38] وهذا ليس اتهاما دون بيّنة، فقد دخل عثمان العكاك رحمه الله إلى مكتبات يُحظر الدخول إليها، ووجد كثيرا من المخطوطات المسروقة والمعدّلة بخط فلاسفة الغرب كديكارت وغيره.

فإن كان ما قلناه عن العكاك كلاما نظريا فإن **فؤاد سزكين** وهو واحد من العلماء الأتراك الكبار والذي كان يقطن بألمانيا، قد جنّد جنودا من الباحثين الألمان والأتراك والعرب في فرانكفورت، كان شغلهم الشاغل أن يفحصوا الكتب الأوروبية ويرجعونها إلى أصلها الأول"**المُنكر**" وهو الأصل العربي والإسلامي وذلك في موسوعته الشهيرة "تاريخ التراث العربي"، فوصل إلى **مائة وخمسين ألف كتاب**، أخرج للوجود أربعين ألفا منها، منها خمسا وثلاثين ألفا كلها عربية، وقامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بطباعة الأجزاء الأولى منه.

لماذا نقول هذا؟. نقول هذا لنبين أن الغرب اعتمد عملية الترجمة لينسب لنفسه ما ليس لها ، كما نقول هذا لنبين أن الغرب يريد أن يمحي التاريخ الإسلامي الإبداعي من الوجود ولا يظهر منه إلا ما يشين من صراعات طائفية و جهل... .. فهو بهذا الاعتبار ليس بريئا ولا يوثَق بالحقائق التي يقدمها.

وسيتبين للقارئ مذهبنا الذي ذهبنا إليه إبان حديثنا عن العلاقات الدولية والنهضة الأوروبية . كما لا يفهم من كلامنا أننا نروم الصدام والصراع الدائمين مع الغرب لكن تلكم العنجهية والعنثرية التي يتحدث بها الغرب وذلك التزوير الذي يأبى البحث العلمي أن يكون فيه، يولّد في دواخلنا نوعا من الاشمئزاز الذي تنفر منه كل نفس نقية، وسيتبين لنا حين العرض، بعض الاعترافات التي تقدم بها علماء الغرب والذين ترفع لهم القبعة في الميدان كأمثال هونكه زيغرد وغوستاف لوبون.

.

[39] انقسمت أوروبا نتيجة الإصلاح الديني إلى فريقين: فريق يضم الدولة الموالية للكنيسة ويدافع عن مصالحها (الكاثوليك)، وفريق يجاهد في سبيل البعد والاستقلال عن نفوذ الكنيسة (البروتستانت). وأدى هذا النزاع إلى حرب طويلة أطلق عليها حرب الثلاثين عاما. وانتهت بإبرام معاهدات ويستفاليا . اسم مقاطعة ألمانية . أو ما يعرف بصلح ويستفاليا سنة 1648، وقد حقق هذا الصلح عدة أهداف:

1. حررها من السيادة البابوية
2. كرست مبدأ الحريات الدينية
3. أقر مبدأ التوازن السياسي
4. أقر ولادة النظام الأوروبي الجديد
5. أقر استخدام المعاهدات الجماعية

[40] أ.منغست، كارين / م.أريغوين، إيفان، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة و النشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2013، ص42. 43.

[41] منغست / أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص54

[42] الناصر، التفاوت بين الدول، مصدر سابق، ص94

[43] حميد الله، العلاقات الدولية في الإسلام، مصدر سابق، ص40

[44] نفسه

[45] الفزاري، السير، مقدمة المحقق، مصدر سابق، ص26

[46] حميد الله، العلاقات الدولية في الإسلام، مصدر سابق، ص122

[47] خلف، محمود، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 1987، ص20

[48] نفسه، ص21

[49] الشكراني، الحسين، بنية العلاقات الدولية وديناميتها، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الثالثة، 2021، ص8

[50] أشاريا، أميتاف / بوزان، باري، تشكيل العلاقات الدولية، ترجمة عمار بوعشة، عالم المعرفة، العدد502، 2023، ص67

[51] نفسه، ص31